لجنة النزاهة : نتائج التحقيق بموضوع المواد التالفة ستعلن قريباً

□ بغداد / وكالات

أعلنت لجنة النزاهة البرلمانية عن قرب إعلان نتائج التحقيق بموضوع المواد التالفة التي دخلت الى العراق قريباً.

وقال عضو لجنة النزاهة البرلمانية شريف سليمان في تصريح لمراسلة(الوكالة الاخبارية للانباء) : إن التحقيق بموضوع المواد التالفة التي دخلت الى العراق وصل الى مراحل متقدمة وستعلن نتائجه قريباً.

واضاف سليمان : أن لجنة النزاهة واللجان التحقيقية التي شكلت في البرلمان مستمرة في التحقيق لمعرفة من كان وراء دخول هذه المواد، إضافة الى معرفة من أراد العبث وهدر المال العام، مشيراً الى ان هناك جهات ستقوم بوضع خطط للمحافظة من عدم تكرار مثل هذه الحالة وتفاديها.

وكانت لجنة النزاهة قد دعت في تصريح سابق(للاخبارية) الى تشديد المنافذ الحكومية لمراقبة المتهمين .

وقال عضو لجنة النزاهة عزيز العكيلي والنائب عن التحالف الوطني: على المنافذ الحدودية تشديد مراقبتها على المتهمين بملفات الفساد التي تم الاعلان عنها ،لانها ستكون المسؤولة في حال هروبهم بعد ثبوت تورطهم بسرقة اموال الدولة .

في ظل مطالبات برلمانية لتأجيل جولتها المقبلة

خبراء : جولات التراخيص لا تسهم في رفع القدرة الإنتاجية النفطية

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي - وكالات

فيما دعت جهات برلمانية الى تأجيل جولة التراخيص النفطية الرابعة التي تعتزم وزارة النفط إبرام عدد من عقود الخدمة لتطوير انتاج عدد من الحقول النفطية والغازية في مناطق متفرقة من العراق ، وصف عدد من الخبراء الاقتصاديين ان واقع هذه الجولات لا يسهم في رفع القدرة الإنتاجية النفطية .

وكشف رئيس لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب عدنان الجنابي ان لجنته طلبت بصورة رسمية من وزارة النفط تأجيل جولة التراخيص النفطية الرابعة، لعدم حاجة العراق لها في المرحلة الحالية .

وقال الجنابي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن لجنة النفط والطاقة النيابية طالبت رسميا بتأجيل انعقاد جولة التراخيص النفطية الرابعة، لأسباب فنية تبين عدم حاجة العراق لجولة رابعة في الوقت الحاضر .

وأعلنت وزارة النفط عن إطلاق جولة التراخيص النفطية الرابعة في ٢٥نيسان الماضي الخاصة بالرقع الاستكشافية، مبينة ان الجولة موجهة نحو حقول الغاز أكثر من حقول النفط.

وكان وزير النفط عبد الكريم لعيبي قد أعلن مطلع نيسان الماضي عن استعداد وزارته لإطلاق جولة تراخيص رابعة أمام الشركات الأجنبية، مخصصة لاستثمار ١٢ رقعة استكشافية في مجالي النفط الخام والغاز.

وأضاف الجنابي ان وزارة النفط لا تمتلك القدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية التي قد يواجهها العراق في المستقبل لعدم وجود هيكلية واضحة لها تفرض وظائف متخصصة في الجانب النفطي وفي دراسة الجدوى الاقتصادية لجولات التراخيص النفطية".

وتابع الجنابي ان لجنة النفط والطاقة تأمل بضرورة إقرار قانون النفط والغاز بأسرع صورة، وأن تتفهم الكتل السياسية مدى خطورة عمل الوزارة من دون قانون النفط والغاز وتشكيل مجلس اتحادي .

وأعلنت لجنة الطاقة ان المشاريع الاستثمارية المباشرة ستكون بديلا عن جولات التراخيص في تنفيذ المشاريع النفطية في المرحلة المقبلة. وكانت وزارة النفط قد أعلنت بداية الشهر الماضي عن انها انهت استعداداتها للقيام بجولة تراخيص رابعة.واعلنت اللجنة النيابية في وقت سابق ان انتاج العراق للنفط الخام الذي بلغ مليونين ونصف المليون برميل يوميا لا يتناسب مع مشاريع الدولة الاقتصادية.

وفشل مجلس النواب بدورته السابقة في تمرير قانون النفط والغاز الذي كان من المتوقع أن ينهض بالواقع النفطي حال إقراره.

وأعلنت وزارة النفط في شهر أيلول العام الماضي أن مخزون النفط الخام في البلاد يبلغ ٥٠٥ مليارات برميل من مجموع الحقول المكتشفة التي تبلغ ٦٦ حقلا نفطيا، فيما يبلغ الاحتياطي القابل للاستخراج نحو ١٤٣ مليار برميل نفط.

وأطلقت وزارة النفط ثلاث جولات تراخيص نفطية لاستثمار الحقول النفطية وتطويرها.

وتعتزم النفط العراقية زيادة صادراتها خلال السنوات الست المقبلة الى ١٢ مليون برميل يوميا بعد الحصول على موافقة منظمة النفط العالمية (أوبك).في غضون ذلك أكد عدد من الاقتصاديين ان الشركات التي فازت في جولات التراخيص الأولى والثانية على ان العراق ليس قادرا على تصدير ٦ ملايين برميل من النفط يوميا في العامين المقبلين.

وقال رئيس المعهد الاقتصادي الانمائي ووزير التخطيط الأسبق مهدي الحافظ لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن" واقع جولات التراخيص على السياسة النفطية في العراق لا يسهم كثيرا في رفع مستوى انتاج النفط خلال العامين المقبلين لـ ٦ ملايين برميل بسبب مشاكل فنية تتعلق بالبنية التحتية ".وأضاف أن "جولات التراخيص ظاهرة جيدة وداعمة للواقع الاقتصاد العراقي والسياسية النفطية في البلاد لكنها بحاجة إلى توفير اولويات العمل النفطي من قبل وزارة النفط ".

وتابع ان " الواقع يجعلنا نشكك في قدرة البنية النفطية العراقية على استيعاب ٦ ملايين برميل من النفط الخام خلال العامين المقبلين في حال بقيت الوزارة راكدة من دون خلق بنية نفطية متينة تستطيع ان تشتغل عليها الشركات النفطية الفائزة في جولات التراخيص ".

من جانبه قال الخبير النفطي حمزة الجواهري لـ(آكانيوز) إن " وزارة النفط عليها ان تصحح بندا ورد في عقود جولة التراخيص يقضي بمنع استقطاب الكفاءات العراقية لأسباب مجهولة وتخلق الشك والريبة ".

واضاف ان" عددا كبيرا من الشركات التي فازت في جولات التراخيص النفطية تهمل جانب السلامة البيئية والصحية كما انها لا تستخدم تقنيات حديثة في عملية حفر الابار ".

واوضح ان " الشركات النفطية تقوم بحفر الابار النفطية بمبلغ قدرة ١١مليون دولار للبئر النفطية الواحدة فيما يمكن حفر بئر بذات المواصفات في بقية الدول بقيمة ٣ ملايين دولار لذا فإن العراق سيخسر ٣٠ مليار دولار فقط على عملية حفر الآبار النفطية ".

من ناحيتها قالت الخبيرة الاقتصادية علياء الكناني الباحثة في استخراج النفط الخام لـ(آكانيوز) إن " العراق لم يضغط على الشركات الأجنبية التي فازت في جولات التراخيص الاولى والثانية والثالثة في تنمية عمل استخراج الغاز المصاحب للنفط". وتابعت ان " إقامة جولات تراخيص من دون اخذ البنية التحتية بنظر الاعتبار ومعرفة ان الانابيب الناقلة لا تزال قديمة وغير قادرة على استيعاب خطة الوزارة في تنمية قدرة الإنتاج النفطي في العامين المقبلين ".

وأشارت إلى أن " العراق لا يمتلك طاقة تخزينية قادرة على ان تعالج اي أرباك يحدث في الأنابيب الناقلة لذا فان العراق يخسر في كل يوم توقف ملايين الدولارات من دون ان يلفت ذلك اهتمام وزارة النفط لبحث وسائل تخزينية حديثة ".

من جهته أكد المستشار الاقتصادي لـ(آكانيوز)على أن " الحكومة العراقية تعمل على إنشاء منظومة تخزينية متكاملة للنهوض بواقع الانتاج النفطي وتتلاءم مع طبيعة تخطيط العراق لرفع انتاجه الى ١٢مليون برميل سنويا في الأعوام المقبلة ".

وأشار إلى أن " العراق يعمل بشكل كبير على توفير البنية التحتية الاولية لتسهيل مهمة الشركات الاجنبية التي فازت في جولات التراخيص الاولى والثانية ودعم المشاريع النفطية الثانوية ".

وزارة البلديات والاشغال / المديرية العامة للماء / مديرية ماء البصرة - القسم: القانونية

اعلان مناقصة رقم (٢) لعام ٢٠١١ الخطة الاستثمارية

العدد/س/٢٣٣٩

التاريخ/ ٢٠١١/٤/٢٨

تعلن مديرية ماء البصرة عن اعلان مناقصة رقم (٢) لعام ٢٠١١/ الخطة الاستثمارية (مناقصة تهيئة مواقع ونصب محطات التحلية العاملة في الطاقة الشمسية عدد/٢٨) بموجب الشروط والمواصفات التي يمكن الحصول عليها من مديرية ماء البصرة/ القسم القانوني لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) مائة الف دينار غير قابل للرد ويقدم العطاء الى سكرتير لجنة فتح العطاءات داخل ظرف مغلق ومختوم او موقع يكتب عليه اسم المناقصة ورقمها ويتضمن المستمسكات المدرجة ادناه:

١-درجة التصنيف المطلوبة التاسعة انشائية نافذة وصادرة من وزارة التخطيط حصراً صورة ملونة عدد٤ وشهادة تأسيس الشركة واجازة ممارسة المهنة بالنسبة للشركات والمكاتب المجازة رسمياً. ٢-تقديم تأمينات اولية قدرها (١٪) من قيمة العطاء على شكل صك مصدق او خطاب ضمان نافذ لمدة ثمانية عشر يوماً بعد تاريخ نفاذ العطاءات ومرفق معه كتاب صحة صدور من المصرف وفي حالة رسو المناقصة يتم جلب تأمينات قانونية لضمان حسن الاداء وقبل استلام الاحالة البالغة ٥٪ من قيمة العطاء. ٣-تقديم براءة ذمة من الهيئة العامة للضرائب للاشتراك في المناقصة معنونة الى مديرية ماء البصرة. ٤-يكون تاريخ غلق المناقصة يوم الاربعاء المصادف ٢٠١١/٥/١٨ الساعة الثانية عشر ظهراً ويتم فتح العطاءات بعدها مباشرة وبحضور المناقصين المشاركين. ٥-تكون اسعار العطاءات المقدمة نافذة لمدة ثلاثة اشهر من تاريخ غلق المناقصة. ٦-على مقدمي العطاءات بيان الموقع الالكتروني في وثائق العطاء والبريد الالكتروني واسم وعنوان الشخص المسؤول عن متابعة الاستفسارات التي تخص العطاء. ٧-سوف يعقد مؤتمر خاص بالاجابة على استفسارات المشاركين في المناقصة في يوم الاربعاء المصادف ٢٠١١/٥/١١ الساعة العاشرة صباحاً. ٨-تسلم العطاءات الى سكرتير لجنة فتح العطاءات على ان توضع العطاءات في ظرف مختوم او موقع ومؤشر عليه اسم المناقصة ويحتوي على المستمسكات التالية ويعتبر العطاء مهمل ما لم يتضمن المستمسكات ادناه: (اوراق مناقصة/ وصل شراء/ هوية تصنيف المقاولين او الشركات ملونة/ التأمينات الاولية). ٩-تكون اسعار العطاءات المقدمة مكتوبة رقماً وكتابةً وبعكس ذلك يعتبر العطاء مهمل. ١٠-توقيع وختم المقاول على جميع صفحات العطاء وفي حالة عدم وجود التوقيع او الختم يعتبر العطاء مهمل. ١١-تقديم الكفاءة المالية للشركة من خلال تقديم الحسابات الختامية المصادق عليها من قبل محاسب قانوني لاخر سنة مالية. ١٢-تقديم بيانات عن مؤهلات الجهاز الفني العامل مع المقاول او الشركة والاختصاصيين المتفرغين وغير المتفرغين العاملين لديها عند تنفيذ المشروع. ١٣-تقديم سجل مرضي في الانجازات للاعمال السابقة. ١٤-تقديم منهاج العمل المطلوب. ١٥-تقديم الاعمال المماثلة ان وجدت مؤيدة من جهات التعاقد المعنية.

ملاحظة: تعتمد معايير التقييم التالية للمفاضلة بين المناقصين المشتركين:-

أ-كلفة العطاء ٥٠٪. ب-الاعمال المماثلة للشركة مع برنامج التنفيذ المنجز ٢٠٪. ج- الكفاءة الفنية ١٠٪. د- الكفاءة المالية ٧٪. هـ- العرض الفني للعطاء ٥٪. و- المدة اللازمة للتنفيذ ٥٪. ز- سجل اداء الشركة ٣٪.

× الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات.

× يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والاعلان.

رئيس المهندسين
خالد جمعة علي
مدير ماء محافظة البصرة

دائرة صحة المثنى / مكتب المدير العام / شعبة العقود

العدد/٤٧١ - التاريخ/٢٠١١/٤/٢٥

إعلان للمرة الأولى رقم (١) لسنة ٢٠١١

تعلن دائرة صحة المثنى عن مناقصة ترميم ملحق بناية م. الرميثة العام ومن تخصيصات الموازنة التشغيلية. وفق تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ فعلى الراغبين من الشركات أو المقاولين أو المكاتب من الدرجة العاشرة مراجعة مركز الدائرة/ شعبة العقود الكائن في محافظة المثنى قضاء السماوة/ القشلة لغرض شراء مستندات المناقصة لقاء مبلغ وقدره مئة دينار غير قابل للرد على أن تقدم العروض داخل ظرف مغلق ومختوم مع تثبيت العنوان الكامل للعطاء واسم ورقم المناقصة وإن آخر موعد لغلق المناقصة هو الساعة الثانية عشر من يوم الثلاثاء المصادف ٢٠١١/٥/١٠ وإن الدائرة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان، علماً إن سيتم إجراء محاضرة في يوم الثلاثاء المصادف ٢٠١١/٥/٣ الساعة العاشرة لغرض توضيح المناقصة وشروطها والإجابة على الاستفسارات.

المستمسكات المطلوبة:-

١. هوية تصنيف الشركات والمقاولين نافذة ومجددة.
٢. هوية اتحاد المقاولين نافذة.
٣. شهادة تأسيس الشركة.
٤. التأمينات المطلوبة (بنسبة ١٪) من قيمة العطاء المقدم على شكل صك مصدق أو خطاب ضمان من مصرف معتمد وبفترة نفاذية العطاء وبالإضافة شهر على مدة النفاذية.
٥. مدة نفاذية العطاء (١٢٠) يوم.
٦. براءة الذمة من الضريبة لدخول المستفيدة.
٧. وصل شراء التندر.
٨. الأعمال المماثلة مؤيدة من الجهات المستفيدة.
٩. بيان مؤهلات الجهاز الفني والاختصاص المتفرغين وغير المتفرغين والمعدات التخصصية.
١٠. تقديم منهاج العمل المطلوب.
١١. تقرير الكفاءة المالية الصادر من محاسب قانوني للسنوات الثلاثة الأخيرة.
١٢. تكون مدة تنفيذ العقد يوم تقويمي.
١٣. يكون آخر موعد لشراء مستندات المناقصة لغاية نهاية الدوام الرسمي لليوم الذي يسبق غلق المناقصة.

الدكتور / أحمد مطر مهدي
المدير العام

وزارة النفط / شركة الحفر العراقية

بغداد- شارع النضال/بارك السعدون - هاتف: ٧١٩٨٢٧٨ - ٧١٩١٧٧٣ - البريد الالكتروني: idc@idc.gov.iq - ص. ب: الضباط ١٩٣١٢

إعلان المناقصة: IDC/٢٠١١/CEM.ACC

تجهيز معدات تكميلية لوحدات التسميت

تعلن شركة الحفر العراقية إحدى تشكيلات وزارة النفط العراقية عن مناقصة تجهيز معدات تكميلية لوحدات تسميت، وحسب المواصفات والشروط التي يمكن الحصول عليها من هيئة العقود والمشتريات في مقر الشركة في بغداد مقابل دفع مبلغ (٣٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة ألف دينار عراقي غير قابل للرد. فعلى الراغبين بالمشاركة من الشركات المجهزة والشركات المصنعة أو ممثليهم أو وكلائهم المخولين المعتمدين (مع جلب كتاب التوكيل موقع ومختوم من قبل الشركة) تقديم عطاءاتهم بظرفين مغلقين (فني وتجاري) يدون على كل ظرف اسم ورقم المناقصة ومختومة بختم الشركة صاحبة العطاء مع وصل شراء المناقصة. تقدم التأمينات الأولية المقطوعة والبالغة ١٪ من قيمة العطاء على شكل خطاب ضمان او سندات قرض صادرة عن الحكومة العراقية او صك مصدق او كفالة مصرفية ضامنة على ان تكون صادرة من مصرف معتمد في العراق ونافذة لمدة ٩٠ يوماً من تاريخ غلق المناقصة توضع بظرف ثالث مغلق يدون عليه رقم المناقصة واسم الشركة صاحبة العطاء مع تقرير فني عن إمكانات الشركة، تستكمل هذه التأمينات المقطوعة للعرض الفائز لتصبح ٥٪ من قيمة العطاء بعد إشعار التبليغ بالإحالة وقبل توقيع العقد وتكون هذه الكفالة نافذة ولا تطلق الا بعد إيفاء المجهز بكافة التزاماته التعاقدية وإكمال تسليم المواد وقبولها وانتهاء فترة الضمان. ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجر رسم الطابع (البالغة قيمته ٠,٠٠٢ اثنان بالألف من قيمة العقد) وأجور نشر الإعلان ومصاريف التحميلات الإدارية وبنسبة لا تتجاوز ٢٠٪ من الكلفة الفعلية لتنفيذ العقد في حالة خرق الالتزام بالعقد من قبل المجهز وقيام صاحب العمل (شركة الحفر) بتنفيذ هذا العقد من قبل طرف آخر هذا إضافة الى تحمل أية ضرائب ورسوم أخرى مقرة قانوناً. تودع العطاءات في صندوق العطاءات في مقر الشركة. شركة الحفر العراقية غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات ويهمل أي عطاء غير مستوفي للشروط والمواصفات او يرد بعد تاريخ الغلق. غلق المناقصة في الساعة الواحدة بعد ظهر يوم الاثنين المصادف ٢٠١١/٥/١٦.

المدير العام/ رئيس مجلس الإدارة

MINISTRY OF OIL/ IRAQI DRILLING COMPANY (IDC)

Baghdad- Al Nidhal Street/ Park Al Saadoun - Tel: ٩٦٤١٧١٩٨٢٧٨ + ٩٦٤١٧١٩١٧٧٣
Email: idc@idc.gov.iq - P.Box: Al Tubbad ١٩٣١,٢

ANNOUNCEMENT - TENDER No. IDC/٢٠١١ /CEM.ACC

Supplying: integral equipments for cementing units

Iraqi Drilling Company, one of the Iraqi ministry of oil establishments, invites to bid for Supplying integral equipments far cementing units, in accordance with the conditions and specifications, which can be obtained from the purchasing department, (IDC) headquarters in Baghdad. The bidder will pay (٣٠٠,٠٠٠) Three Hundred Thousand Iraqi Dinars for the tender documents. Whoever is willing to participate in the above mentioned tender from Supplying companies, Manufacturers or their authorized representatives should submit their offers in two sealed envelops marked "Technical and commercial" respectively tenders name and number should be written on each envelop. The subtracted Bid Bond (٪١ of the Total Offer Price as a fixed value) to be presented as "bank guarantee letter or loan bond issued from the Iraqi government or banking guarantee or certified cheque" must be issued from an accredited bank in Iraq, valid for ٩٠ days after the closing date of the tender and, to be included in a third sealed envelop with the tenders number and the company name with this offer in addition to the profile of the company. The awarded bidder must submit a ٪٥ performance bond after award notification and before signing the contract. The PB shall be valid and not to be released until fulfillment of all contractual obligations, complete delivery of all the materials & acceptance thereof and end of the warranty, period.

Iraqi Drilling Company will not be obliged upon accepting lower offers, any offer that does not meet the specified conditions & specifications or received after the closing date will be excluded. The awarded co - pany is responsible for the expenses of advertisement and publishing as well as the stamp duty fee (٠٠٢-٠ of the contract value). Also in case of breach the Contracts obligation by the

Contractor and whereas the Employer will implement this Contract by other party. The Contractor shall bear Administrative expenses costs that shall not exceed ٪٢٠ of the actual total cost of the Contract. In add - tion, bear any other applicable taxes and duties.

The closing date will be on Monday the ٢٠١١/٥/١٦ at ١٣:٠٠ P.M.

Director General